كلياً، عن معادلة الشرق الاوسط. فقد صرح ناطق رسمي باسم م.ت.ف. قائلاً: «ان هذا الاجراء... يأتي في الوقت الذي تقوم الولايات المتحدة واسرائيل بشن حملات سياسية وضغوط مختلفة ضد م.ت.ف. وضد نتائج المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة... [و] ان م.ت.ف. ستواصل الدفاع عن وجود شعبها وحقوقه على أرض لبنان وسائر مناطق تواجده الى ان يأتي اليوم الذي يستطيع فيه شعبنا العودة الى وطنه... كما ان م.ت.ف. تبدي استعدادها للتفاوض مع السلطات الشرعية اللبنانية في سبيل بحث كل المستجدات والتطورات بهدف الوصول الى تفاهم مشترك حول مجمل الأوضاع.

«كما اننا نهيب، بهذه المناسبة، بجميع الأشقاء العرب وجامعة الدول العربية لمعالجة هذا الاجراء المؤسف الذي قد يتخذ ذريعة لشن المزيد من الهجمات والحملات العسكرية ضد مخيمات شعبنا» (وفا، تونس، ٢٣/٥/١٩٨٧).

واعتبرت م.ت.ف. ان الالغاء غير شرعي؛ فالقرار، كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات «اتخذه برلمان لبناني غير مكتمل، وفي غياب حكومة لبنانية نظراً لأن الحكومة الحالية، برئاسة السيد رشيد كرامي مستقيلة» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٥/١٩٨٧)؛ وشدد على أن ما من أحد «يستطيع الغاء هذا الاتفاق لأنه اتفاق عربي ولد بالاجماع العربي بين الحكومة اللبنانية و م.ت.ف. وبموافقة الدول العربية، فلا يمكن لأربعة وأربعين نائباً ان ينهوا هذا الاتفاق؛ لذلك فان القرار الذي صدر عن هؤلاء في البرلمان اللبناني غير قانوني... [و] ان المقصود بهذه العملية... محاولة لرفع الغطاء عن المخيمات الفلسطينية لتتلقى ضربة ' اسرائيلية' أو غير ' اسرائيلية' » (**وفا**، ١/٦/١٩٨٧). وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد): «ان هذا الاجراء يرتبط بمخطط مورفي لتقسيم لبنان الى مناطق نفوذ، بعد تصفية وتحجيم المقاومة الوطنية الفلسطينية ـ اللبنانية في جنوب لبنان» (من مقابلة مع أبو جهاد، **القبس**، ٢٥/٦/١٩٨٧). وجاء في بيان أصدرته م.ت.ف. في ختام دورة اجتماعات اللجنة التنفيذية، التي عقدت بين ١٦ ـ ١٨/٦/١٩٨٧ «ان اللجنة التنفيذية ترى في القرار اللبناني الغاء اتفاق القاهرة... حلقة من حلقات الطوق الذي يضرب حول شعبنا في لبنان، وحول م.ت.ف. كما انها لا يمكن ان ترى هذا القرار بمعزل عن مجمل المؤامرة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية بهدف عزلها وضربها... خاصة وأنها جاءت مترادفة مع العدوان الصهيوني الجاري في الجنوب اللبناني ضد مخيماتنا وأهلنا مع الحملة الصهيونية الأخرى الجارية حالياً في أروقة الكونغرس ضد م.ت.ف.». وناشدت م.ت.ف. «القوى الوطنية اللبنانية والعربية للوقوف معها في التصدي، والمواجهة، لهذه الحلقة التآمرية الجديدة» (نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٨٠ ـ ١٨٢).

انقسام لبناني حول القرار

تباينت الاتجاهات داخل لبنان من مسألة الغاء اتفاق القاهرة، الذي، كما قال رئيس الكتلة الوطنية اللبنانية، العميد ريمون اده، «يمنع الفدائيين من ان يطلقوا النار على الجليل من الأراضي اللبنانية» (من مقابلة مع اده، **النهار العربي والدولي**، بيروت، العدد ٥٢٦، ١ ـ ٧/٦/١٩٨٧، ص ١٠). فقد أيدت الأحزاب المسيحية الالغاء؛ وقال رئيس حزب الكتائب، جوزيف سعادة: «ان اقدام المجلس النيابي على الغاء اتفاق القاهرة وملحقاته... جاء للتأكيد على هذا الالغاء، بعدما تجاوزته الأحداث... منذ العام ١٩٨٢... [و] كان لا بد للمجلس النيابي من اتخاذ هذا القرار، بعدما جدد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثامنة عشرة... مطالبته باحياء هذا الاتفاق، وبحرية التحرك السياسي والعسكري في لبنان» (**السفير**، بيروت، ٢٦/٥/١٩٨٧). ورأى رئيس حزب الوطنيين الأحرار، داني شمعون، «ان الغاء اتفاق القاهرة يفتح الباب أمام اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان. من هذه الزاوية بالذات، ننظر الى الغاء اتفاق القاهرة كي ينتفي السبب الرئيسي للتقاتل ما بين اللبنانيين... ولا بد من الاعتراف بأمر هام وهو ان الغاء اتفاق القاهرة يتجاوب موضوعياً مع الارادة الشعبية اللبنانية... [و] الغاء اتفاق القاهرة تم لأنه كان السبب الرئيسي في التقاتل اللبناني، كذلك هو